

71- شرح بلوغ المرام (كتاب الجنایات)- فضيلة الشيخ أد

#سامي_الصقير- 5 ربيع الآخر 6441هـ

سامي بن محمد الصقير

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين. وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى الله وصحبه أجمعين وبعد فنقل الحافظ رحمه الله تعالى في كتابه بلوغ المرام وعن أبي شريح الخزاعي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن قتل له قتيل بعد مقالتي هذه فاذهله بين - 00:00:00

طيب اما ان يأخذوا العقل او يقتلوا. اخرجه ابو داود والنسائي. قال رحمه الله باب واصلهم اي نعم. واصله في الصحيحين من حديث ابي هريرة بمعناه. طيب بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وصلى الله وسلم على رسول الله - 00:00:23

وعلى الله واصحابه ومن اهتدى بهداه اما بعد قال رحمه الله تعالى وعن ابي شريح الخزاعي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن قتل له قتيل بعد مقالتي هذه - 00:00:45

فاذهله بين خيرتين اما ان يأخذوا العقل او يقتلوا. اخرجه ابو داود والنسائي قوله فمن قتل له قتيل بعد مقالته هذى وهذه المقالة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة - 00:01:04

قال ان الله عز وجل حرم مكة ولم يحرمها الناس فمن كان يؤمن بالله واليوم الاخر فلا يسف肯 فيها دما ولا يغضدن فيها شجرة فان ترخص متخصص فقال احلت لرسول الله - 00:01:27

فان الله احلها لي ولم يحلها للناس وهي ساعتي هذه حرام الى ان تقوم الساعة ثم قال عليه الصلاة والسلام الا انكم يا عشرون خزانة قتلتكم هذا القتيل من هديل - 00:01:48

وانني عاقل. اي اتحمل دتيه فمن قتل له قتيل بعد مقالتي هذه فاذهله بين قيرتين وقوله فاذهله بين خيرتين. اي اولياوه بين خيرتين وبينها اما ان يأخذوا العقل اي الديمة او يقتلوا - 00:02:06

وهذا التخيير تخمير مصلحة فيستفاد من هذا الحديث فوائد منها اولا حرص الرسول صلى الله عليه وسلم على تبليغ وتقرير الاحكام الشرعية في كل مناسبة ومنها ايضا ان الواجب بالقتل العمد - 00:02:27

القصاص او الديمة فيخير الولي بينهما لقوله اما ان يأخذوا العقل او يقتلوا ويتعين احدهما باختيار الولي لكن ان اختار الولي القود فله ان ينتقل الى الادنى وهو الديمة - 00:02:52

وان اختار الديمة فليس له ان ينتقل الى الاعلى وهو القود اذا ابتداء مخير فان اختار القصاص فله ان ايشه؟ ينتقل الى ما هو ادنى وهو الديمة. الديمة وان اختار الديمة فليس له ان ينتقل الى ما هو اعلى - 00:03:18

اذا الواجب في القتل عمد احد شيئاين القصاص او الديمة فيخير الولي بينهما وهذا هو المشهور من مذهب الامام احمد رحمه الله واستدلوا على ان الواجب بالقتل العمد احد شيئاين بقول الله عز وجل يا ايها الذين امنوا كتب عليكم القصاص في القتل - 00:03:41

الى ان قال فمن عفي له من اخيه شيء فاتباع بالمعروف. واداء اليه بحسنان قال ابن عباس رضي الله عنهم العفو ان يقبل الرجل الديمة وهذا يدل على التخيير وثانيا حديث الباب من قتل له قتيل فهو اه فاذهله بين خيرتين - 00:04:06

وفي حديث ابي هريرة من قتل له قتيل فهو بخير النظرين اما ان يودي واما ان يقات القول الثاني في هذه المسألة ان الواجب بالقتل العمد القصاص عينا والديمة بدلوا عنه - 00:04:34

الواجب القصاص عيناً وديها بدل عنه وهذا مذهب الجمهور جمهور العلماء على أن القتل العمد موجب للقصاص عيناً واستدلوا أولاً بقول الله عز وجل يا أيها الذين امنوا كتب عليكم القصاص - [00:04:55](#)

القتلى وثانياً حديث أنس المتقدم حين قال النبي صلى الله عليه وسلم لanson بن النضر كتاب الله القصاص كتاب الله القصاص ولكن عند التأمل نقول أن أدلة الجمهور لا تدل على ما ذهبو اليه. لأن الآية في آخرها فمن - [00:05:15](#)

وأيضاً الحديث صريح فمن قتيل فهو بخيار النظرين هذا الخلاف بين الجمهور وبين الحنابلة يبني عليه مسائل ليس خلفاً لفظياً وإنما يبني عليه مسائل المسألة الأولى إذا قلنا أن الواجب القصاص عيناً - [00:05:42](#)

من الواجب بالقتل عدم القصاص عيناً لم يجز العدول عنه بغير رضا الجاني فهمتم؟ نعم. إذا قلنا الواجب القصاص عيناً فإنه لا يعدل الولي إلى الديمة إلا برضا الجاني فلو أن شخصاً قتل آخر - [00:06:10](#)

ثم ثبت عليه القتل الولي هنا على هذا القول ليس له إلا القصاص. نعم. فلو قال أريد الديمة للجاني لا القصاص أقتل أو أقتصر مثلاً اختيار الديمة لأبد فيه من رضا من؟ الجاني لأن الواجب الذي يستحقه الولي أو من - [00:06:34](#)

هو القصاص وإذا قلنا الواجب أحد شيئاً فله العدول إلى الديمة وإن سخط الجاني لأنه بين واضح؟ نعم. طيبها نفسها مما يبني إذا قلنا أن الواجب القصاص عيناً فلا يجوز العدول عنه إلى الديمة إلا بالضجة إلا باذن من الجاني - [00:07:04](#)

وإن قلنا أن الواجب أحد شيئاً فله العدول وإن سخط المسألة الثانية إذا عفا ولـي الدم عن القصاص إذا عفا ولـي الدم عن القصاص ولم يتعرض إلى الديمة قد عفوت عن القصاص - [00:07:35](#)

ولم يتعرض إلى الديمة فإن قلنا الواجب أحد شيئاً سقطت سقطت سقطت سقطت القصاص وثبتت وإن قلنا الواجب القصاص عيناً لم تجب الديمة لأن القصاص سقط من غير شرط فالديمة ليست بـدلاً - [00:07:56](#)

مفهوم؟ واضح؟ نقول إذا عفا ولـي الدم عن القصاص ولم يتعرض للديان. نعم. إذ قال عفوت عن القاتل. نعم فإذا قلنا الواجب أحد شيئاً فإذا سقطت بصاص ثبتت ثبتت الديمة وإذا قلنا الواجب هو القصاص عيناً - [00:08:21](#)

ففي هذه الحال يسقط القصاص ولا تثبت الديمة لأن القصاص ثبت من غير شرط فـلم يقل عفوت إلى الديمة أو عفوت بشرط أن أخذ الديمة المسألة الثالثة مما يبني الصلح على موجب الجنائية - [00:08:48](#)

فإذا قلنا الواجب القصاص عيناً الواجب القصاص عيناً فـله الصلح عن القصاص بقدر الديمة أو أقل أو أكثر لأن الديمة غير واجبة الجنائية مفهوم؟ نعم. إذا قلنا الواجب بالقتل العمد - [00:09:08](#)

القصاص عيناً فـله أيـش؟ إن يصالح على أكثر من على الـديمة أو أكثر منها أو أقل منها لأن الـديمة غير واجبة ما الـواجب القصاص. تمام وإذا قلنا الـواجب أحد شيئاً - [00:09:31](#)

فـهل يكون صـلحـه عن القصاص فـهل يكون الـصلـحـ عنـها صـلـحاـ عنـ القصاصـ؟ أوـ المـالـ فـيهـ خـلـافـ والمـذـهـبـ معـ انـهـ يـرـونـ انـ الـوـاجـبـ أحـدـ شـيـئـينـ يـجـوزـونـ المـصـالـحةـ عـلـىـ أـكـثـرـ آـيـشـ؟ مـنـ الـدـيـةـ - [00:09:53](#)

طـيـبـ ويـسـتـفـادـ إـيـضـاـ مـنـ هـذـاـ حـدـيـثـ اـنـ ظـاهـرـهـ مـنـ قـتـيلـ. نـعـمـ مـوجـبـ الـجـنـائـيـةـ اـنـ قـلـناـ الـوـاجـبـ الـقـصـاصـ عـيـنـاـ فـلهـ اـنـ يـصـالـحـ بـقـدرـ الـدـيـمةـ اوـ أـكـثـرـ اوـ أـقـلـ. لـانـ الـدـيـمةـ لـاـ تـجـدـ فـهـوـ صـالـحـ عـلـىـ شـيـءـ غـيرـ وـاجـبـ - [00:10:13](#)

وـإـذـ قـلـناـ الـوـاجـبـ أحـدـ شـيـئـينـ فـهـلـ يـصـحـ اوـ لـاـ؟ فـيـهـ خـلـافـ طـيـبـ وـظـاهـرـ الـحـدـيـثـ اـنـ لـيـسـ لـلـوـليـ اـنـ يـصـالـحـ عـلـىـ اـكـثـرـ مـنـ الـدـيـمةـ لـانـ اـنـماـ يـسـتـحـقـ الـوـليـ أحـدـ شـيـئـينـ. وـلـانـ الـدـيـةـ - [00:10:39](#)

مـقـدـرـةـ شـرـعـاـ كـتـقـدـيرـ الصـلـاـةـ وـالـزـكـاـةـ فـلـاـ تـجـزـ الـزيـادـةـ عـلـيـهـ اـفـهـمـتـ؟ نـعـمـ يـقـولـ ظـاهـرـ الـحـدـيـثـ اـنـ لـيـسـ لـلـوـليـ اـنـ يـصـالـحـ عـلـىـ اـكـثـرـ مـنـ الـدـيـةـ لـانـ الـوـليـ اـنـماـ يـسـتـحـقـ الـوـليـ اـنـماـ يـسـتـحـقـ مـاـذـاـ؟ أحـدـ شـيـئـينـ - [00:11:04](#)

الـقـصـاصـ اوـ الـدـيـةـ وـثـانـيـاـ مـنـ جـهـةـ النـظـرـ اـنـ الـدـيـةـ مـقـدـرـةـ شـرـعـاـ وـانـ فـيـ النـفـسـ مـئـةـ مـنـ الـابـلـ فـهـيـ مـقـدـرـةـ شـرـعـاـ كـتـقـدـيرـ الصـلـاـةـ وـالـزـكـاـةـ فـلـاـ تـجـزـ الـزيـادـةـ عـلـيـهـ وـعـلـىـ هـذـاـ فـلـاـ يـصـحـ اـنـ يـصـالـحـ عـلـىـ اـكـثـرـ مـنـ الـدـيـةـ - [00:11:28](#)

وـهـذـاـ وـجـهـ الـحـنـابـلـ رـحـمـهـ اللـهـ وـهـوـ اـخـتـيـارـ اـبـنـ الـقـيمـ اـبـنـ الـقـيمـ يـرـىـ عـدـمـ جـوـازـ الـمـصـالـحةـ عـلـىـ اـكـثـرـ مـنـ الـدـيـةـ وـالـقـوـلـ الثـانـيـ جـوـازـ

المصالحة على اكثر من الديه وهذا مذهب الجمهور - [00:11:51](#)

بل قال الموفق رحمه الله لا اعلم فيه خلافا اي في جوازه وهذا القول هو الراجح ويدل عليه اولا قول الله عز وجل فمن عفي له من أخيه شيء وشيء - [00:12:15](#)

نكرة في سياق الشرط. نعم فيعم القليل والكثير وثانيا ان المصالحة على اكثر من الديه عوض عن غير مال يا عوض عن غير مال يعني عوض عن القصاص فجاز المصالحة - [00:12:36](#)

المصالحة او جاز الصلح به بحسب ما اتفقا عليه في الصداق وعوض الخلع وكما ان عوض الخلع يجوز باكثر من المهر او اقل او ما يساويه فكذلك هنا وثالثا ايضا ان المصالحة على اكثر من الديه - [00:13:01](#)

فيها جلب مصلحة ودرء مفسدة وفيها جلب مصلحة ودرء مفسدة وهو القصاص وما دام ان فيه مصلحة شرعية فلا يجوز ابطالها اذا تراضيا على ذلك وهذا القول هو الراجح ثم اعلم ان الخلاف في هذه المسألة - [00:13:25](#)

الخلاف في مسألة المخالعة باكثر مما اعطتها. نعم. يعني قريب منها وان كان يعني ليست خلافا ومذهبها. لكن هي قريبة من هذه المسألة يعني هل يجوز للزوج ان يخادع زوجته باكثر مما اعطتها - [00:13:54](#)

رجل امهر زوجته خمسين الفا ثم حصل بينهما نزاع فطلبة الخلع لا نزيد الطلاق طلبة الخلع فقال اخالعك على مئة الف وقامت نعم مئة الف سبعين الف ماء - [00:14:14](#)

فهل يجوز او لا يجوز للعلماء رحهم الله في هذه المسألة ثلاثة اقوال منهم من قال انه جائز انه جائز لقول الله عز وجل فلا جناح عليهما فيما افتنت به. فيما وهذا يشمل القليل والكثير والكثير - [00:14:41](#)

والقول الثاني المنع وانه لا يجوز لقول الله عز وجل فلا جناح عليهما فيما افتنت به اي مما اعطتها ولا يحل لكم ان تأخذوا مما اتيتموهن شيئا. ثم قال فلا جناح عليهما فيما افتنت به اي مما اعطيتهموهن - [00:15:06](#)

فما هنا ترجع الى الاول والقول الثالث الجواز مع التراهه وهو المشهور من المذهب انه يجوز ان يخالعها باكثر مما اعطتها لكن قالوا يكره اولا قالوا لانه ورد في بعض الروايات ولا تزدد ثابت ابن قيس - [00:15:29](#)

قال خذ الحديقة تقبل الحديقة وطلقها تطليقه ولا تزدد وثانيا انه مناف للمروءة اذ كيف يعاشر هذه المرأة كل هذه المدة ثم يأخذ منها اكثر من ما اعطتها فهو مناف للمروءة - [00:15:52](#)

طيب وش استفاد من هذا الحديث ايضا ان للولي ان يستوفي القصاص بنفسه اذا كان يحسنه ان للولي ان يستوفي القصاص بنفسه اذا كان يحسن ذلك والا امر بالتوکيل - [00:16:13](#)

ويidel على جواز استيفاء الولي القصاص بنفسه امران اولا قول الله عز وجل ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل انه كان منصورا فلو لم يكن للولي - [00:16:35](#)

لو لم يكن للولي حق الاستيفاء لم يكن للنبي عن الاسراف في القتل فائدة لان الولي قد يكون في قلبه شيء من الغيظ ونحوه في يريد ان ان يتشفى ربما ايش - [00:16:59](#)

اشرف فنهاء الله عز وجل وثانيا من جهة النظر قالوا ان المقصود بالقصاص التشفي والانتقام وتمكين الولي ابلغ للتشفي والانتقام وهذا فيما سبق حينما كان يعني الامر لم تنظم اما في وقتنا الحاضر - [00:17:19](#)

فتتفيذ قصاص يكون الى جهة معلومة طيب اه وقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث فمن قتل له قتيل فهو بخير النظرين اما ان يودا واما ان يقات اما ان يودع او العقل او في الحديث. يقول اما ان يأخذوا العقل او يقتلوا او يقتلونا - [00:17:47](#)

قال اهل العلم رحهم الله وتتعين الديه في القتل عمد في ثلاث مسائل المسألة الاولى اذا اختارها الولي فيليس له غيرها لانه اسقط حقه من القصاص ولو قال اختارت الديه - [00:18:12](#)

فليس له غيرها كما تقدم يجوز الانتقال الى ما هو ادنى لا الى ما هو ادنى. اعلى المسألة الثانية اذا عفا مطلقا بان قال عفوت ولم يقيد ذلك بقصاص ولا دية - [00:18:40](#)

فله الديه قالوا للنصرف العفو الى القصاص لانه هو المطلوب الاعظم و اذا قال مثلا عفوت عن هذا القاتل حينئذ تتعين الديه لان العفو
عفوت لا ينصرف الا اني عفوت عن الديه - [00:19:03](#)

وانما يراد عفوت عن القصاص فينصرف العفو الى المقصود الاعظم وهو القصاص المسألة الثالثة اذا هلك الجاني اذا هلك
الجاني فتتعين الديه لتعذر استيفاء القود فللولي ان يأخذ الديه من تركة الجاني - [00:19:28](#)

وانما يأخذها من تركة الجاني لان الديه في قتل العمد على من تكون على على الجامع في قتل العمد على الجاني قال رحمة الله اه
طيب اذا الولي يخیر - [00:19:58](#)

القتل العمد بين امور اربعة الاول القصاص والثاني الديه والثالث العفو مجانا والرابع المصالحة على اكثر من الديه فهمتم ايده نقول
الولي يخیر بين هذه الامور الاربعة الاول القصاص - [00:20:17](#)

والثاني الديه وقد دل عليها اه الحديث والثالث العفو مجانا طيب اذا قال ما الدليل على تجاوز العفو مجانا وقل حق له اسقطه.
نعم واضح؟ نعم. يعني وجبت دي؟ قال لا اريد دية - [00:20:47](#)

يجوز او لا يجوز؟ يجوز. والثالث والرابع المصالحة على اكثر من الديه وسبق الكلام عليها وان الجمهور بل قال الموفق لا اعلم فيه
خلافا على جواز ذلك قال رحمة الله واصله في الصحيحين من حديث ابي هريرة بمعنى - [00:21:04](#)

وحديث ابي هريرة ان الرسول صلى الله عليه وسلم لما فتح مكة قام في الناس فحمد الله عز وجل واثنى عليه ثم قال ان الله حبس
عن مكة الفيل وسلط عليها - [00:21:29](#)

رسوله والمؤمنين وانها لن تحل لم تحل لاحد كان قبلها وانما احلت لي ساعة من نهار. وانها لا لن تحل لاحد بعدي فإن احد ترخص
بقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا ان الله اذن لرسوله ولم يأذن لكم - [00:21:48](#)

ثم قال فلا ينفر صيدها ولا يختلى شوكها ولا تحل ساقطتها الا لمنشد. ومن قتل له قتيل فهو بخير النظرين اما ان يودا واما ان يقاد
فقام فقال العباس الا الاذخر يا رسول الله. فانا نجعله في قبورنا وبيوتنا. فقال النبي صلى الله عليه وسلم الا الاذخر - [00:22:14](#)

واضح الحديث؟ نعم او يحتاج بيان يعني يحتاج بيان نجعله غدا ان شاء الله حديث طويل. نعم لا تتعين الديه اذا هلك الجاني
تعذر يثبت البدن اذا هلك الجاني سواء اختار القصاص ام لم يختار شيئا - [00:22:41](#)

واضح لا قولنا اذا هلك الجاني تعينت الديه له صورتان الصورة الاولى ان يختار القصاص ثم يهلك الجاني والصورة الثانية الا ليختار
شيئا فتتعين اما اذا اختارها فواضح نعم من بيت المال او تحال على العاقلة - [00:23:26](#)

لا ما تجي بالعادة انما يجب عليها في في شبه العمد والخطأ والعلة في ذلك ان شبه العمد يكثر فلو اوجب على الجاني لاجحف بماله
ولان القتل في الخطأ في بعض صوره يقول القاتل معذورا - [00:23:58](#)
بخلاف العمد العادم العمد ليس معذورا فلا يناسبه التخفيف - [00:24:24](#)